



قرار رقم (۲) لسنة ۲۰۰۳ صادر عن المجلس العالى

بناء على قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته التي عقدها بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ اجتمــع المجلس العالى في مبنى مجلس الأعيان ، لتفسير أحكام الدستور وبيان ما يلي :

- ا--- هل تلزم المادة (٨٠) من الدستور كل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أداء اليمين بحرفية النص الذي وردت فيه ، ام انه يجوز للعضو إضافة كلمة أو عبارة على نص اليمين أو اختصار بعض الكلمات الواردة فيه ؟ .
- ب- هل يجوز للعضو الذي أضاف كلمة أو عبارة على نص اليمين أو اختصر بعض الكلمات الواردة فيه إن يباشر عمله كعضو في مجلسه ؟ .
- ج- هل تؤثر مشاركة هذا العضو في أعمال مجلسه على دستورية القرارات الصدادرة عن المجلس ؟ أم ان قرارات المجلس تكون صحيحة وسليمة بغض النظر عن مشداركة هدذا العضو في الجلسة التي اتخذ فيها القرار ؟ .

وبعد التنقيق فيما جاء بطلب التفسير والرجوع إلى نصوص الدستسور والمداولة ، تبين ما يلي :

تنص المادة (٨٠) من الدستور على ما يلي:

" على كل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب قبل الشروع في عمله ان يقسم أمام جلسه يمينا هذا نصها:

" أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للمنك والوطن وأن أحافظ على الدسستور وأن أحدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة إلى حق القيام " .

والدستور هو القانون الأساسي الأسمى الذي يتضمن القواعد الدستورية التي تبدين نظام الدولة السياسي وأسلوب الحكم فيها ، ويحدد سلطاتها ، وكيفية تشكيل هذه السلطات ، كما يحدد صلاحياتها والمختصاصاتها ، والإجراءات والأصول الواجب إنباعها في ممارسة هذه السلطات لاختصاصاتها وصلاحياتها وشروط هذه الممارسة .

4444

وبما انه يتوجب على جميع السلطات في الدولة ان تلتزم بالنصوص التي تضمنها الدستور ، فاذا ما خالفتها أو خرجت عليها بأي تصرف أو إجراء أو قرار أو تشريع ، كان ذلك كله باطلا ولا يتمتع بأي شرعية دستورية .

وعليه نقرر ما يلي :

- أ- بما ان المادة (٨٠) من الدستور قد حددت صيغة اليمين التي يلزم كل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أداءها قبل الشروع في عمله فان العضو في كل من المجلسين ملزم بأداء هذه اليمين بالنص الذي ورد في تلك المادة ولا يجوز له إضافة أي كلمة أو عبارة على النص ، أو لختصار أي كلمة أو عبارة من الكلمات والعبارات الواردة فيه ، أو حذفها أو إجراء تغيير عليها .
- ب- بما أن أداء العضو في كل من مجلسي الأعيان والنواب اليمين التي نصت عليها المادة (٨٠) من الدستور شرط دستوري يجب أن يستوفيه العضو قبل الشروع في عمله في المجلس الذي ينتمي إليه ، فأنه يمتنع على العضو الذي خالف الدستور بإضافة كلمة أو عبارة على نص اليمين أو اختصر بعض الكلمات الواردة فيه أو حذفها أو غير فيها أن يباشر عمله كعضو في مجلسه .
- ج- تنص المادة (٨٤) من الدستور على انه لا تعتبر أي جلسة من جلسات مجلسي
 الأعيان أو اللواب قانونية الا إذا حضرها ثلثا أعضاء المجلس ، وتستمر الجلسة
 قانونية ما دامت أغلبية أعضاء المجلس المطلقة حاضرة فيها .

كما تتص هذه المادة على ان قرارات كل من المجلسين تصدر بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين الا إذا نص الدستور على خلاف ذلك .

ان مؤدى هذه المادة هو انه إذا قام ثلثا أعضاء أي من المجلسين بأداء اليمين بنصها الدستوري السليم كما بينا أعلاه ، وبالتالي باشروا أعمالهم في المجلس ، وحضروا جلسته ، فإن الجلسة تكون دستورية وقانونية بغض النظر عن مشاركة أي عضو لم يلتزم بأداء القسم الدستوري فيها . وتكون القرارات الصادرة عن هذه الجلسة قرارات قانونية وصحيحة إذا صدرت وفق أحكام الدستور . وكذلك الأمر باللسبة للجان المجلس ، فإذا كان عدد أعضاء أي لجنة ممن يشكلون نصابها القانوني قد أدوا اليمين الدستورية بنصها الدستوري السليم ، وباشروا أعمالهم على هذا الأساس ، فإن أي قرار يصدر عن هذه اللجنة بكون قرارا صحيحا وسليما بغض النظر عن مشاركة أي عضو لم يلتزم بأداء اليمين الدستورية في اجتماعها .



